في ظل أزمة «كورونا» وعدم وجود بصيص أمل في دعم أو تدخل حكومي لإنقاذها

مصير مجهول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.. الإغلاق فالإفلاس ثم القضاء

طارق عرابي

تلعب المشـــروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا وبارزا في توفير فرص عمل للشباب الكويتي سواء كأصحاب أعمال مسجلين على الباب الخامس أو كموظفين مسجلين على الباب الثالث، وهذا بحد ذاته يوفر على الدولة مئات الملايين من الدنانير سـنويا عن طريق الفرق بين مبلغ دعم العمالة ورواتبهم في حال كونهم موظفين حكوميين، بالإضافة إلى مبالغ اشتراكاتهم للمؤسســة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث انهم يتحملون كامل مبالغ الاشتراكات فيما تتحمل الحكومة جزءا من رواتب موظفيها، يضاف إلى ذلك وفورات أخرى من خلال أي مزايا أو تكاليف تتحملها الدولة لموظفيها سواء مباشرة أو غير مباشرة.

■ المطيري: حصر المشروعات الصغيرة بعبارات «النوتيلا» و«الكب كيك» و«البرغر».. مجحف وغير دقيق
■ آل إبراهيم: لماذا يتم تحميل أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة تبعات إيقاف الأعمال؟
■ العتيبي: لا نؤيد قانون الإفلاس.. نحن لسنا كذلك ولكن بسبب ظروف قاهرة تم إغلاق منشآتنا
■ التويجري: «الصندوق الوطني» وقف مكتوف الأيدي عند أول مطب وأول تجربة حقيقية

مبارك المطيري

ناصر التويجري

فهد العتيبي

عبدالقادر آل إبراهيم

المشـروعات الصغيـرة والمتوسطة كأي نشاط تجاري، فهـي توفـر سـلعا وخدمات تخدم القطاعين الخاص والعام والمستهلكين بكل أنواعهم، كما تتنوع أنشطة هذه المشروعات لتشمل أغلب الأنشطة التجارية المرخصة من مصانع ومزارع ومحـلات تجاريـة متنوعة، وبالتالي فهي تساهم بالحركة الاقتصادية والتبادل التجاري في الكويـت وخارجها، فمثلا تقـوم المشـروعات الصغيرة بتأجير العديـد من الوحدات التجاريـة والاسـتثمارية والقسـائم الصناعيـة، وهنا تكمن مسـاهمتها في السوق العقـاري، وكذلك لدى العديد منهـا تمويـلات سـواء مـن البنوك أو البنك الصناعي أو الصنـدوق الوطني، وبالتالي لها تأثير على القطاع المصرفي والائتماني، كما أن تعاملاتها مع القطاع البنكي لا تنحصر على التمويل فهي تدفع الرسوم البنكيـة والمصرفية كغيرها. كذلك، تسـتورد المشـروعات الصغيرة العديد من المنتجات للسوق المحلي وتشتري العديد مـن السـلع مـن غيرهـا من الموردين المحليين، وبالتالي فإن مساهمتها في الاقتصاد المحلي وفوائدها تنسحب على غيرها من مؤسسات القطاع الخاص سـواء الكبيـرة أو الصغيرة منهـا، ومن خلال عملها تدفع المشروعات العديد من الرسوم الحكومية والجمركية كغيرها من المؤسسات وهذه هي أحد موارد الدولة غير النفطية.

خطة واضحة

وفـي لقـاءات متفرقة مع «الأنباء»، أعرب عدد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن أملهم بأن تدعم الحكومة تلـك المشـاريع وتضع خطة واضحة لفتح الاقتصاد حسب الاعتبارات الصحية لتتمكن من استئناف أنشطتها، خصوصا ان الكثير من أصحاب المشاريع الصغيـرة والمتوسـطة بات أمام خطر الإغلاق والإفلاس، بل وحتى الدخول في قضايا مالية وقانونية، بعد أن تسبب فيروس كورونا المستجد في توقف كافة الاعمال التجارية في الكويت والعالم، بحيث أصبح ذلك يهدد الكثير من المشاريع بالمصيـر المجهـول حتى بعد انتهاء الازمة.

وفـي هـذا الصـدد، يقول المؤسـس والمديـر العـام في شركة بادر للاستشارات مبارك المطيـري، إن تعـدد وتنـوع المشـروعات الصغيـرة يعـد من صالح المسـتهلكين، حيث تسهم في خلق سوق تنافسية والحد من الاحتكار وتسهم في تنوع المنتجات والخدمات، ومن الأمثلة المميزة للمشـروعات الصغيرة هـي بيع تطبيقات كويتيـة لمسـتثمرين أجانب ما أتـى بسـيولة للكويت تم استثمارها في خلق ودعم نمو مشاريع صغيرة أخرى، وهناك العديد من الأمثلة لمشروعات صغيرة كويتية افتتحت فروعا وتوسعت بالخارج.

وأضاف: أنا لا ألوم مهاجمو المشـروعات الصغيرة، وذلك بسـبب القصور الموجود في فهـم أهميتهـا ودورهـا فـي الاقتصاد، وكذلك بسبب عدم توافر البيانات والإحصائيات عنها والتي توضح هذه الأهمية، كما أن مشكلة حصر المشروعات الصغيرة بعبارات كمشروعات «النوتيـلا» و«الكـب كيـك» و«البرغر»، هي عبارات مجحفة وغيـر دقيقة، فالمشـروعات الصغيـرة متنوعـة وتخـدم العديـد من الأنشـطة، كما أن المشروعات المذكورة أعلاه هي مشروعات مشروعة ومرخصة ولها عملاؤها، وفي نهاية الامر فإن السوق هو من يحكم بقاءها من عدمه.

وتابـع المطيـري بالقول: إن مسـؤولية توضيـح أهمية المشـروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عدم توافر بيانات وإحصائيات تدعم ذلك، إنما تقع على عاتق الحكومة بشكل عام والصندوق الوطني لرعايـة وتنمية المشـروعات لصغيـرة والمتوسـطة علـى وجـه الخصوص، إذ يجب ألا يقتصر دور الصندوق الوطني على الجانب التمويلي فحسب، وإنمـا يجب أن يمتد ليشـمل تثقيف المجتمـع بأهمية هذه المشـروعات ورعايتها، فضلا عن الدفاع عن هذه المشـاريع ومساعدتها وتحفيزها وإنقاذها في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد.

وأعـرب المطيري عن أمله في أن تقوم الدولة بدعم بقاء وصمود المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الأزمة من خلال لجنة التحفيز الاقتصادي، حيث من الممكن ان يتمثل الدعم في منحة لعدة أشهر تصرف لهـذه المشـروعات لتغطيـة تكاليف إيجاراتها وموظفيها، مضيفا أن القرض سيحمّل هذه المشروعات تكلفة إضافية في ظل طبيعة محدودية سيولة هذه المشـروعات وخاصة في فترة عدم وجود إيرادات، أي أن دفع الإيجـارات والرواتب بقرض في ظل توقف النشاط أمر مكلف لهذه المشروعات.

ومضى يقـول: كما يمكن منح قروض لهذه المشروعات لتغطيـة تكلفـة المصروفات المباشـرة فـي حـال بـدء النشـاط، لافتا إلى أن توفير الدعم المناسـب وفـي الوقت المناسـب يعتبـر نقطة مهمة جدا، حيث إنه ثبت إحصائيا أن أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستطيع الصمود لأقل من شـهر في ظل توقف الإيـرادات، فبالتالي الكلام أن المشـروعات التي لا تستطيع أن تصمـد لأكثـر مـن شـهر لديها مشـكلة خاصة هو أمر غير صحيح. وأكد المطيري أن عدم دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال أزمة وجائحة عالمية غير مسبوقة هو رسالة خاطئة لها ولأصحاب الأعمال، حيـث إنـه إن لم يتـم الدعم فـي أزمـة تعـد الأكبـر فماذا سـيحدث إن مررنـا بأزمـات أقل حـدة؟ سـيؤدي ذلك إلى فقد المواطنين للثقة في رعاية وتنمية الدولة للمشـروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي عزوفهـم عن العمـل الحر أو العمل الخاص وزيادة العبء على القطاع الحكومي.

وقـال إن من صـور الدعم إصدار الهيئـة العامة للقوى العاملـة قـرارات حـول آلية تصرف المشروعات وأصحاب الأعمال مـع رواتب موظفيهم خـلال الأزمة في ظـل توقف الإيـرادات، واتاحة التفاوض مـع العمالة ومنـح الاجازات المدفوعـة وغيـر المدفوعـة والاستغناء المؤقت وغيرها من الأفكار، مشـددا على ضرورة عدم أخذ المشروعات الصغيرة والمتوسـطة بجريـرة تجـار الإقامات التـي تتحمل الهيئة مسـؤولية نموهـا وتفاقمها وليس المشروعات الصغيرة.

وزاد: «المطلوب ليس فقط الدعـم مـع اسـتمرار الأزمة واحتمـال إطالتهـا، المطلوب هـو خطة حكوميـة واضحة لفتـح الاقتصـاد حسـب الاعتبـارات الصحيـة حتـى تعرف المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة وغيرهـا مـن عناصر الاقتصاد متى يمكنها اسـتئناف أنشـطتها، خاصة وأن العديـد مـن دول العالم مثل الولايات المتحدة وألمانيا وبلجيـكا، قد عرضت بالفعل خططا لفتـح الاقتصاد وهي أكثر بكثير منا في عدد الحالات والتأثر، ولا شك أن هذا الأمر سيتيح للمشروعات التخطيط لمستقبلها مع استمرار الأزمة».

مفترح مدمر

بدوره، قال الشريك المدير في شركة بنش للاستشارات الادارية والاقتصادية، عبدالقادر نزار آل ابراهيم، إن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تحصل علـى اي تمويلات من البنوك المحليـة التي تهتـم بالعملاء الاكثر ثـراء بدلا مـن إضاعة الوقت مع الشركات الصغيرة.

وأضاف: أن الحديث يدور حاليا حـول نية البنوك منح الشركات الصغيرة والمتوسطة تمويـل عـن فتـرة الاغـلاق الحكومـي لدفـع الايجـارات والرواتـب المتأخـرة عليهـا، وهذه الفكرة ليسـت سديدة، لأن البنوك ستطالب أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة بسـداد هـذه التمويلات على الرغم من أن هذه الشركات لا تعمل في الفترة الحالية، فكيف يمكن لأصحاب هذه الشركات تحمل أعبـاء إضافية في ظل توقف أعمالهم لظروف خارجة عن إرادتهم؟

استغرب آل ابراهيم الاقتراح الذي تقدم به النائب بدر الملا المتعلق بإنشاء صندوق التكافل الاقتصادي الذي يهدف لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مشـيرا إلى أن الاقتراح مليء بالسلبيات، لكن أهم سلبية في هذا القانون هو منح أصحاب الشـركات الصغيـرة قرضـا حسنا لتغطية التكاليف الثابتة (رواتب وإيجارات) لمدة 6 أشهر يسدد بعد سنة على 48 شهرا.

وأضاف ان ربط أي تمويل من البنوك بسداد المصروفات التشغيلية خلال فترة الإغلاق الرسـمي «مرفـوض تماما»، حيث ان الشـركات الصغيرة والمتوسطة غير مسؤولة عن سداد الرواتب والإيجارات إذا كانت الشركات قد تم إغلاقها أو انخفاض إيراداتها بشـكل حاد نتيجة لقرارات حكومية أي بمعنى ان أي تمويل يربط بسـد المصروفات التشغيلية يجب ان يكون للفترة التي تلي الإغلاق لكي تتمكن الشركات من إعادة مزاولة أعمالها ومن ثم تسـتطيع سـداد أقسـاط التمويل البنكي من إيراداتها، متسائلا في الوقت نفسه «لماذا يتم تحميل أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة تبعات قرار إيقاف الأعمال؟».

وأشـار آل إبراهيـم إلـى أن المقتـرح مدمر للشـركات الصغيرة والمتوسـطة، إذ إنه لا يهدف سوى إلى حل مشكلة السيولة بشكل مؤقت، وتحميل المديونيـة للمواطـن صاحب المشروع الذي يعمل على الباب الخامس، والذي لن يكون قادرا على سدادها، خاصة أن نحو 80٪ من هذه المشاريع لم تحقق أرباحا تذكر خلال عامي 2018 و2019، فكيـف لها أن تسـدد أقسـاط المديونيـات الجديدة التي سـتترتب على خسـائر الفترة الحالية؟

إغراق المشاريع الصغيرة

بدوره، قال مدير عام مصنع بورصة للالمنيوم فهد العتيبي، ان أصحـاب المشـروعات الصغيرة والمتوسطة انتظروا طويـلا دعـم لجنـة التحفيز الاقتصادي، وكانوا متفائلون بالنتائـج، إلا أنـه وبحسـب التسريبات الاخيرة، تبين أن اللجنة تحاول إغراق أصحاب هذه المشاريع بالديون لتسديد ايجارات ودفع رواتب العمالة، علـى الرغم مـن ان محلاتهم ومكاتبهم مغلقة بأمر الدولة، متسـائلا هل هذا تنفيع لملاك العقار من أجل سـداد أقساط العقارات في البنوك؟

وأضاف أن أصحاب المشاريع الصغيـرة والمتوسـطة لـن تستفيد من دعم اللجنة، خاصة أن أغلبية هذه المشاريع قائم على تمويل ذاتي غير مدعوم من الصندوق الوطني او البنك الصناعي، كما أنهم لا يرغبون في تحمل الديون، فمشاريعهم ناجحة لكن الخسارة الحالية سببها الاغلاق القسري، معربا عـن أن أملـه فـي أن يتبنـى رئيس مجلس الـوزراء إنقاذ الشباب الكويتي المسجلين على الباب الخامس، والذين تركوا الوظائف الحكومية للعمل في القطاع الخاص.

واكـد العتيبـي أن كل يـوم تأخير فـي الدعم يعني زيادة في المديونية وخسارة لصاحب العمـل، وبالتالي لا بد مـن إصدار قانـون بوقف الايجارات في الوقت الحالي، خاصة أن أصحاب المشـاريع الصغيـرة لم يعودوا قادرين على الوفـاء بالالتزامات، كما أنهم باتوا معرضين للسـجن والافلاس، مضيفـا: «لا نؤيد قانـون الإفلاس، نحن لسـنا مفلسين وفي بداية حياتنا لكن بسبب ظروف قاهرة تم اغلاق منشآتنا».

الحكومة كسرت فينا

مـن ناحيته، قال الرئيس التنفيذي في شركة فستيفتي لإدارة مواقع الانترنت، ناصر التويجري، إنه في ظل تداول الاخبـار المتعلقـة بطريقـة دعـم الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة فـي ظـل ازمـة كورونـا فـي الكويـت، ومع تبين الارتكاز بشـكل رئيسي على مبدأ الدمج بين الشركات المليارية والشركات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن لأي مبادر وصاحب مشروع صغير الا ان يقول (كسرت فينا الحكومة!). ويضيف: الحكومة خصصت مبلغ 2 مليار دينار لتأسيس اكبـر صندوق دعـم وتنمية مشروعات صغيرة ومتوسطة في العالم، ليقف مكتوف الايدي عند اول مطـب واول تجربة حقيقية لدعم الفئة المستهدفة، في حـين أوكلت مهمـة ادارة الازمـة الاقتصاديـة بكاملها إلـى اللجنة العليـا للتحفيز الاقتصادي، التي ترتكز على مبدأ (انا شلون بفرق بين اللي يشتغل واللي يؤجر رخصته؟) تاركـة عـبء الاثبـات علـى المبادر، متناسـية ان مشكلة التضمين (تأجيـر الرخص) هـي صنيعـة زملائهـم فـي الحكومة من خلال عدم تفعيل الادوات الرقابية، لتوصي هذه اللجنة بدمج دعم الشـركات الماليارية بالشركات المليونية وبالشركات الكبيرة والشركات المتوسطة والصغيرة من خلال قروض بسيطة بفترات سداد قصيرة، ومتكئة على مبدأ (اذا خسـرو 50٪ من المشـاريع، شـلون بيتأثـر الاقتصاد؟). وأوضـح التويجـري ان مصير المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرهون بيد شخص لا يهتم بأي خسارة لهذه الفئة ولا يعرف الاثـر الاقتصادي لخسـارة طبقة المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة، على الرغم من أن هذه الفئة قررت ان تعتمد على نفسها وتترك الوظيفة الحكومية لغيرها.

ولفت إلى ان منتسبي الباب الخامس يوفرون على الدولة سنويا ما لا يقل عن 140 مليون دينار، والاستبيانات الاولية تـدل علـى ان اكثر مـن 80٪ من منتسـبي الباب الخامس يفكرون بالرجوع الى الوظيفة الحكومية خصوصا بعد تعامل الحكومة مع ازمة كورونا من الناحية الاقتصادية.

هذه مخاطر عدم دعم المشروعات الصغيرة

في حال عدم دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا قـد يؤدي ذلك إلـى عواقب وانعكاسات خطيرة تتمثل بالتالي:

● انهيار العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإفلاسها.
● تكبد العديد من أصحاب المشروعات مديونيات مرتبطة بأعمالهم.
● بطالة الشـباب الكويتي واتجاههم نحو الدعم ومن ثم العمل الحكومي.
● بطالة الكثير من الوافدين العاملين بها والتي قد ينتج عنها مشاكل أمنية ومخالفات لقانون الاقامة.
● تأثـر العقاريين مـن خلال توقف المشروعات عن السداد سواء لمحلاتهم أو مخازنهم أو سكن عمالتهم.
● ضرر الأعمال المرتبطة بالمشروعات من موردين وعقود ذات علاقة لعجزهم عن السداد.
● تأثر البنوك مـن خلال عدم قدرة المشروعات على سداد التزاماتها وكذلك التأثر غير المباشر من خلال أصحاب العقار والشركات المرتبطة بها.
● تأثـر الصندوق الوطنـي والبنك الصناعي من خلال عدم قدرة المشروعات على سداد التزاماتها.
● تأثر الحكومة من خلال فقد الكثير من الرسـوم والدخل المرتبط في بقاء هذه المشروعات.
● الكم الكبير من القضايا التي سترفع من كافة الأطراف ذات العلاقة للمطالبة بحقوقها.
● انعدام ثقة الشباب الكويتي بالعمل الحر والقطاع الخاص وبالتالي عزوفهم عن الانخراط فيه وتوجههم للوظائف الحكومية الأكثر استقرارا.

أثر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاخرى

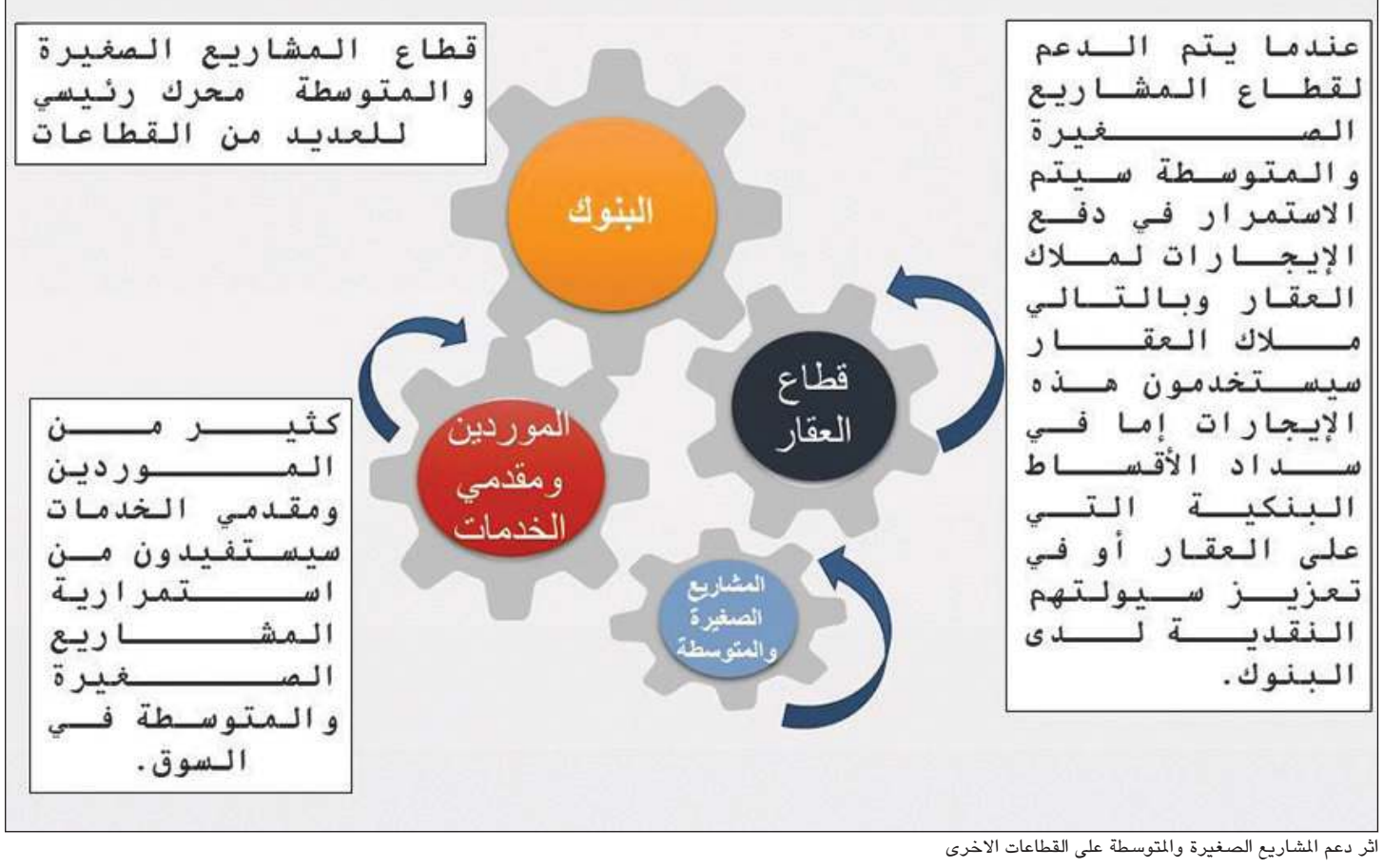

اثر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاخرى

تذكير

كويت بيلارز للاستثمار المالي (ش.م.ك) مقفلة
Kuwait Pillars for financial investment (KSC Closed)

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة كويت بيلارز للاستثمار المالي (ش.م.ك) مقفلة

يسر مجلس إدارة شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي (ش.م.ك) مقفلة تذكير السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المزمع عقدها في تمام الساعة 11:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2020/05/05 في مقر الشركة الكائن في منطقة القبلة – قطعة 13 – قسيمة 19 – شارع 23 – برج قبلة – الدور 23، وذلك للنظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال.

ونظراً للظروف التي تمر بها البلاد وتفشي فايروس كورونا المستجد يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في حضور اجتماع الجمعية العامة مراجعة شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي هاتفياً على الأرقام 22251269 - 22251224 لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور وجدول الأعمال وتقرير مجلس الإدارة وذلك اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 21 أبريل 2020 من الساعة 10:00 صباحاً حتى الساعة 1:00 ظهراً.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة

Tel.: +965 2225 1200 - Fax: +965 2225 1203